

نظريات التكامل :

-/الدستورية : تعني اتحاد يضم مجموعة من الدول يتم على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية تعاونية، يتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هذا الأخير و هنا يمكن التمييز بين الفيدرالية و الكونفدرالية.

الفدرالية : هي توجه يسعى إلى تدوير الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفيدرالي، هناك مستويين للتعاون يمكن توضيحهما :

1- تعاون عمودي : و هو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفيدرالية و السلطات المحلية.

2- تعاون أفقي : القائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات و العمل على خلق توافق بين تدخلاتهم حتى لا يكونون تابعين مباشرة و بصورة صلبة للهيئة المركزية.

1.2/ الكونفدرالية : عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية لكن مع الحفاظ على

سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الكونفدرالي، يهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق

على مستوى السياسة الخارجية و الأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية (2).

2/- الوظيفية : وضعت الوظيفية من طرف رجال السياسة و الإطارات السامية الدولية، و يعد دافيد متراني David Mitraniry الذي أصدر في سنة 1944 كتاب "عمل لنظام سلام peace

system" Working من أهم منظري الوظيفية

ترتكز الوظيفية على مجموعة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي :

1- لا بد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا بالبدء بالأمر التقنية (4).

2- الصراع سببه الدول و لهذا وجب خلق شبكة من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية و

ليس عن طريق الموثيق و الاتفاقيات.

3- رضى الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي لتحويل الولاء أليا و لا نكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية.4- الشكل

يتبع الوظيفة أي أن مجموع الوظائف التي يؤديها الأفراد تولد مجموعة من التفاعلات التي تحدد شكل التنظيم

5- يؤكد ميثراني على مبدأ الانتشار Ramification الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل واحد

يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة.

6- تركز الوظيفة على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم بدلا من التكامل الإقليمي

تعرضت الوظيفة للعديد من الانتقادات منها :

- الحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية على رغم التعاون.
- فصل القضايا السياسية و الأمنية عن التعاون الدولي و القضايا الاقتصادية مسألة غير واقعية. -
- تحقيق تكامل على المستوى الواقعي دون توفر إرادة سياسية يكاد يكون أمر مستحيل.
- لا تسعى لحل المشكلات على المستوى الأعلى و اكتفت بالمشكلات الفنية و التقنية .

2- الوظيفية الجديدة : نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية برزت الوظيفية الجديدة في محاولة منها

لتغطية نقائص سابقها و العمل على وضع إطار تصوري جديد قائم على أساس تكاملات إقليمية

كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي (1).

من أهم أسس الوظيفية الجديدة نجد :

1- البدء في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.

2- أداء المنظمات و تحقيقها لأهداف الأفراد هو أساس شعور الفرد بالولاء للمنظمة و يتم

هذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

3- أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة

اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنوي

4- أهمية دور النقابات و الجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية و اجتماعية ضاغطة على

الحكومات الوطنية

5- ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

6- الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا على قاعدة القيم

تجسدت الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين و تركيزهم على

متغيرات معينة في تحقيق التكامل، وانطلق معظم الباحثين من نماذج واقعية و عملوا على مقارنتها

ببعضها البعض.

من أمثال هؤلاء الباحثين نجد هاس Hass الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها

ما يلي :

- أ- قيام العملية التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح والخسارة (التكلفة).
- ب- التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحة.
- ج- ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء.
- د- استخدام هاس Hass مصطلح الانتشار Spillover و يعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من

طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى و لهذا نجد الوظيفية الجديدة أكدت على ضرورة الربط بين عامل الإكراه في تحقيق التكامل من جهة و دور البيئة الدولية من جهة أخرى، و يعد ايتزيوني من بين الذين ركزوا على النخب الخارجية في إحداث عملية التكامل إضافة إلى هوفمان، كما أكد دوتش على الاتصالات كعامل أساسي لحدوث التكامل ، يلاحظ أن الوظيفية الجديدة جمعت بين الوظيفية و الواقعية فهي رغم تركيزها على التعاون انطلقا من المجالات التقنية إلا أنها لم تنسى القوة و المصلحة، كما اعتمدت على بعض جوانب المقاربة البنائية من خلال تركيز دوتش وايتزيوني على الاتصالات و الشعور القائم بين الشعوب

و يعتبر جوزيف ناي Joseph Nye : "الوظيفية الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق

أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو أنه

وسائل وظيفية" لاقت الوظيفية الجديدة

العديد من الانتقادات منها :

- 1- نجاح التكامل الوظيفي في أداء وظائفه لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.
- 2- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسي في أي دولة باتجاه مضاد للتكامل.
- 3- إعطاء أولوية للقيم المنفعية الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك و هي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء و تحديد المسار السلوكي أكثر)
- 4- افتقار بعض نماذج الدراسة للإطار النظري.
- 5- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية. 6- غموض في بعض المفاهيم و تحديد البيئة الدولية

بالإضافة إلى اتجاه آخر هو الكوسنوسياسيوناليزم و المقصود به هو العلاقات العمودية بين الدول و الجماعات

هذا في شقه الأول Consociation أما في الشق الثاني من المصطلح Symbioses فيعني

العلاقات النقية بين الدول، استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند لجفار Lijphart

Arend سنة 1963 ثم أعيد توظيفه من قبل هانس دولدر Hans Doalder سنة

1974.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية

من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة